

الإيضاح في علوم البلاغة

تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك .

ومن هذا الباب أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى (وجعلوا شركاء الجن) على وجه فإن شركاء أن جعلوا مفعولين لجعلوا فالجن يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا شركاء ف قيل الجن فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الإنكار دخول اتخاذهم من الجن والثاني ما ذكره الزمخشري وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفيد إنكار الشريك مطلقا أيضا كما مر وإن جعل لغوا كان شركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما على الأول .

وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الشريكا ملكا كان أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسم الجن على الشركاء ولو لم يبن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء وإعلم ومنه ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين . وأما ذكره فإما لنحو ما مر في باب المسند إليه من زيادة التقرير والتعريض بغياوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام وإما ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد وإما لنحو ذلك .

قال السكاكي وإما للتعجب من المسند إليه بذكره كما إذا قلت زيد